

BANK DEPOSITS AND THEIR IMPACT ON INVESTMENT FOR A SAMPLE OF PRIVATE COMMERCIAL BANKS FOR THE PERIOD (2019-2005)

Waleed Ashour Khaleed

Faculty of Administration and Economics
Department of Banking and Financial Sciences
waleed.ashour@utq.edu.iq

Tariq Jassim Mohammad

Faculty of Administration and Economics
Department of Accounting
tariq.moh@utq.edu.iq

Abstract

The research aims to demonstrate the impact of bank deposits on investment in securities during the period under study (2005-2019), as deposit management is a complex process that requires awareness and full understanding of new investment opportunities in emerging markets, especially when investment options and multiple alternatives are available. Therefore, banks must Making the right investments in these deposits, the effect of the relationship between the research variables was measured using the statistical program (SPSSV.26) and the use of the simple linear regression model, in addition, the research under study was summarized to a number of conclusions, most notably that the Iraqi economy suffers from weak infrastructure as well On the instability in the economic and security conditions, which led to the weakness of investments in it, and the researcher also found that there is no significant effect of deposits in investments in banks, the research sample. As for the most important recommendations, the government seeks to provide the appropriate investment climate and the nature of banking work by improving the legislative environment that prevents banks from investing in industrial or real estate projects; Unless there are special approvals and requirements for it.

Keywords: deposits, investment, a sample of commercial banks.

الودائع المصرفية وأثرها على الاستثمار لعينة من المصارف التجارية الخاصة للمدة 2019-2005

الملخص

يهدف البحث الى بيان أثر الودائع المصرفية على الاستثمار في الاوراق المالية خلال المدة قيد الدراسة (2019-2005) إذ أن إدارة الودائع هي عملية معقدة تتطلب وعياً وفهماً كاملاً لفرص الاستثمار الجديدة في الأسواق الناشئة، خاصةً عند توفر خيارات الاستثمار والبدائل المتعددة لذا يجب على المصارف القيام بالاستثمارات الصحيحة في هذه الودائع، تم قياس أثر العلاقة بين متغيرات البحث بالاستعانة بالبرنامج

واستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط ، فضلا عن ذلك فقد لخص البحث (SPSSV.26) الاحصائي قيد الدراسة الى جملة من الاستنتاجات أبرزها أن الاقتصاد العراقي يعاني من ضعف البنى التحتية فضلا عن عدم الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية والامنية الامر الذي ادى الى ضعف الاستثمارات فيه، كما توصلت الباحثة الى عدم وجود اثر معنوي للودائع في الاستثمارات بالمصارف عينة البحث. اما اهم التوصيات فإن الحكومة تسعى لتوفير المناخ الاستثماري المناسب وطبيعة العمل المصرفي من خلال تحسين البيئة التشريعية التي تمنع المصارف من الاستثمار في المشاريع الصناعية أو العقارية؛ الا بوجود موافقات ومتطلبات خاصة لها.

الكلمات المفتاحية: الودائع، الاستثمار، عينة من المصارف التجارية

المقدمة:

تعد المصارف من اهم المؤسسات المالية الوسيطة اذ تمثل القلب الاقتصادي النابض للبلد، تكمن وظيفتها الاساسية في قبول الودائع من الافراد والمشروعات والادارات العامة ومن ثم اعادة استعمالها لحسابها الخاص من خلال منح الائتمان والاستثمار فضلا عن العمليات المالية الاخرى، كما ان للمصارف الاهمية الواضحة والدور الحيوي والفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك محافظتها على الاستقرار النقدي والمالي للبلد.

تمثل الودائع المصدر الرئيس للتمويل وتسيير الأعمال المصرفية، اذ تمثل الودائع تلك المبالغ المصرح بها في أي عملة كانت والتي يتم ايداعها لدى المصرف والواجبة الدفع عند الطلب أو بعد اشعار المصرف او في تاريخ استحقاقها، لذا يجب على المصرف الاحتفاظ بمقدار من الودائع والعمل على تميمتها ومن ثم ادخالها في مجالات استثمارية متنوعة، كذلك البحث ع الآليات الصحيحة لاستغلالها بالشكل الذي يدعم النمو المستقبلي للمصارف ويحقق أفضل العائدات الممكنة. كما أن إدارة الودائع تصبح عملية معقدة تتطلب وعياً وفهماً كاملاً لفرص الاستثمار الجديدة في الأسواق الناشئة، خاصةً عند توفر خيارات الاستثمار والبدائل المتعددة لذلك؛ يجب على المصارف القيام بالاستثمارات الصحيحة في هذه الودائع للحصول على تدفقات نقدية مستقبلية لتغطية القيمة الحالية للأموال وتقليل المخاطر المحتملة وتقلب التدفقات النقدية.

مشكلة البحث

تتمحور المشكلة الرئيسية للبحث في عزوف أصحاب رؤوس الاموال عن الإيداع في المصارف بسبب ميلهم للأكتناز فضلا عن ضعف وسائل الجذب التي يقوم بها المصرف مما يؤدي الى نقص في عدد المودعين وفي حجم الودائع المصرفية مما يؤثر بدوره على أداء وكفاءة المصارف لذا لا بد من ايجاد آلية ناجحة لزيادة الودائع المصرفية وبالتالي العمل على استثمارها في الاسواق المالية او في جميع اوجه ومجالات الاستثمار.

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية رئيسية وهي وجود علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين مقدار الودائع والاستثمار المصرفي لدى عينة البحث وخلال مدة البحث (2005-2019)

تظهر أهمية البحث من خلال دورها الحيوي والاساس في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو المجالات الاستثمارية المتعددة.

أهداف البحث

يهدف البحث الى تسليط الضوء على الودائع المصرفية وأثرها على الاستثمار في الاوراق المالية، فضلا عن تحليل أثر تلك العلاقة بغرض تقييم مدى فعاليتها.

الحدود المكانية والزمانية

تتمثل الحدود المكانية للبحث في عينة من المصارف التجارية والمتمثل بـ (مصرف الائتمان، مصرف الخليج التجاري، مصرف الشرق الاوسط، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، بينما تتمثل الحدود الزمانية للبحث في المدة 2005-2019.

الإطار النظري

أولاً: الودائع المصرفية

يمكن تعريف الودائع بأنها مبالغ نقدية يتم ايداعها في المصرف في وقت معين، فهي تعتبر التزاماً على المصرف أي انها تمثل ديونا عليه من قبل المودعين يلتزم المصرف برد جزء او كل الوديعة متى ما طلب المودع ذلك مع التزام المصرف بدفع فائدة محده على الوديعة (عيد القادر، 2010: 61) كما تعد الودائع مصدرا هاماً من مصادر اموال المصرف في جميع بلدان العالم فهي تمثل الجزء الاكبر من موارد المصرف التي يمارس بها نشاطه، وما رأسمال واحتياطي المصرف الاسند لهذه الموارد اذ تشكل ما يقارب 90% من مجموع مصادر تمويله وتشكل حوالي 75% من التزاماته (Allen & Carletti, 2013: 2)

كما وتعرف الودائع على انها ايداع الزبائن للأموال في حساباتهم مقابل التزام المصرف برد مبلغ الوديعة نقداً عند رغبتهم بسحب الأموال، اما في حال عدم سحبها فإن المصارف غالباً ما تستخدم هذه الاموال كقروض او استثمارات لزبائن آخرين، اذ تعد هذه العملية مهمه ولها تداعيات عده فيما يتعلق بالعرض النقدي. (Lacoma, 2001: 1)

➤ أنواع الودائع في المصارف التجارية

تنقسم الودائع في المصارف التجارية الى عدة فئات كل منها يهدف الى هدف معين عند تحليلها وان أشهرها وأكثرها استخداماً هي الودائع تحت الطلب، ودايع التوفير، الودائع الثابتة.

1- الودائع الجارية (ودائع تحت الطلب)

وهي المبالغ التي يودعها الافراد والهيئات في المصارف شريطة ردها في أي وقت عند الطلب ودون اخطار سابق وفق اوامر يصدرها المودع الى المصرف، (الصيفي، 2010: 4) فهي تعد من اكثر انواع الحسابات استخداماً ويمكن السحب والايدياع فيها خلال ساعات محددة مما يعرض المصرف الى مخاطر السحب المفاجئ لهذه الودائع من قبل العملاء، اذ تستخدم الشيكات

لغرض تحويل ملكية الودائع من مالك لأخر، إلا ان المصرف لا يدفع فائدة على هذا النوع من الودائع بهدف تقليل المنافسة السعرية، والحد من رفع كلفة الاموال عليها. (Koch & MacDonald, 2015: 371)

2- ودائع التوفير

هي اتفاق بين المصرف والذبون (العميل) يودع بموجبه الذبون مبلغاً من النقود لدى المصرف مقابل حصوله على فائدة محددة تكون اقل من الفوائد التي تمنح للودائع الآجلة، هذا النوع يفتح عادةً لتشجيع الافراد على الادخار اذ يسمح للأفراد بالايذاع والسحب في أي وقت دون اخطار سابق عن طريق دفاتر خاصة تسمى (دفاتر التوفير) وهي دفاتر خاصة بالمصرف، اما الفائدة فأنها تدفع في نهاية العام على اساس الرصيد الشهري الادنى لكل شهر من اشهر السنة. (سعيد، 2006: 4)

3- الودائع الثابتة

وهي الاموال التي يودعها الافراد او الهيئات او الوحدات الاقتصادية لدى المصرف لفترة زمنية محددة بموجب اتفاق بين الطرفين، اذ يقوم المصرف بدفع فائدة على هذه الودائع غالباً ما تكون مرتفعة، تقسم هذه الودائع الى نوعين هما:

أ- ودائع لأجل

وهي الودائع التي لا يمكن سحبها الا بعد مضي اجل معين يتم الاتفاق عليه مسبقاً بين المصرف والمودع، يحصل الاخير مقابل ذلك على فائدة دورية او يتم الحصول عليها في نهاية مدة الايداع، (مجبل، داود، 2020: 394) اذ يتسم سعر الفائدة على هذا النوع من الودائع بالارتفاع كلما طالت مدة الوديعة وذلك تعويضاً عن الحرمان الذي يتعرض له المودع فضلاً عن المخاطرة التي يحتمل ان يتعرض لها خلال مدة ايداعه فهي تتراوح بين ثلاث اشهر الى عشر سنوات، تعد هذه الودائع من اكثر الانواع جذباً لأصحاب رؤوس الاموال الكبيرة نظراً لأن البنوك تدفع فائدة عالية على هذه الودائع يعزى ذلك الى قدرة البنوك على التنبؤ بحركة هذه الودائع ثم استثمارها بالشكل المناسب. (Madura, 2010: 463)، اما اذ طلب المودع سحب وديعته قبل تاريخ استحقاقها فأن للمصرف الحق في ان يختار بين عدم الدفع حسب الاتفاق المسبق، او بين التساهل والدفع، وعادةً ما تميل المصارف الى البديل الثاني أي الى التساهل والدفع حتى لا يساء الى سمعة المصرف، في هذه الحالة يكون المودع امام أحد البديلين:

- ✓ اما ان يسحب مبلغ الوديعة ويخسر الفوائد
- ✓ واما ان يقترض من المصرف بضمان وديعته وبسعر فائدة اعلى من سعر الفائدة التي يتقاضاها من المصرف على وديعته. (ندور، 2017: 33)

ب- الودائع الخاضعة لأشعار

هي تلك الاموال التي يودعها الافراد والهيئات والمؤسسات في المصرف مقابل فائدة يمنحها المصرف للعميل عادةً تكون اقل من الفوائد التي تمنح على الودائع لأجل، كما يمكن للعميل السحب من وديعته في أي وقت بشرط اخطار المصرف بالمبلغ المطلوب سحبه وتاريخ السحب قبل مدة زمنية معينة مثلاً اسبوع او 10 ايام بغرض توفير السيولة اللازمة للعميل (Choudhry,)

51-52 (2007)، تتولد أهمية هذه الودائع في كونها تسمح للأفراد والهيئات على استثمار أموالهم في هذا النوع لأن بعض الهيئات لا ترغب في ايداع أموالها لفترة محددة خوفاً من حاجتها للسيولة، اذ يكون هذا النوع م الودائع بمثابة حالة متوسطة بين الودائع لأجل والودائع تحت الطلب. (خليل، 1982: 384)

➤ استراتيجية جذب الودائع

ان عملية استقطاب وجذب الودائع تمثل العنصر الاساس الذي يبين طبيعة عمل المصارف التجارية، اذ ان قدرة الادارة والموظفين في جذب الودائع من المؤسسات والحكومات والافراد يعتبر مقياس فعال ومهم لقبول المصرف من قبل المجتمع، لذا تعتمد المصارف كجزء من سياساتها الى تعديل هيكل اسعار الفائدة على الودائع ولو بشكل طفيف باستثناء الودائع الجارية (تحت الطلب).

فعملية جذب الودائع هي "السعي لجذب أكبر قدر من الودائع باستخدام عدد كبير من الادوات والعناصر الجاذبة للمدخرين ومنها سعر الفائدة، العائد على الودائع" (الركابي، ابراهيم، 2021: 137) الا ان من الجدير بالذكر عند تحديد المصارف التجارية لأسعار الفائدة على الودائع يجب مراعاة عدة عوامل منها:

1- الظروف الاقتصادية للبلد.

2- تأمين و ضمان الودائع.

3- الضرائب المصرفية الضمنية والصريحة التي تؤثر على عمليات المصرف.

4- نسبة الاصول المصرفية الى الناتج المحلي الاجمالي. (Kunt & Huizinga, 1999: 379)

تفضل المصارف التجارية الحصول على أكبر قدر ممكن من التمويل من الودائع الاساسية (الودائع الاساسية هي ودائع مستقرة يقل احتمال سحب العملاء لها عندما ترتفع اسعار الفائدة على الاستثمارات المنافسة)، والتي تشمل الودائع تحت الطلب وودائع التوفير، يختار العملاء عادةً المصرف الذي يودعون فيه على اساس الراحة التي تحددتها مواقع الفروع، واجهزة الصراف الآلي، والعلاقات الشخصية مع موظفي البنك فضلاً عن الثقة التي يمنحها المصرف للزبائن. (Koch & MacDonald, 2015: 370)

تعمل المصارف العالمية بطرق ملتوية لجذب الودائع عن طريق المنافسة السعرية، اذ تقوم بفتح حسابين للعميل احدهما حساب جاري والآخر حساب التوفير ثم يفرض المصرف رصيماً صافياً على الحساب الجاري في نهاية كل يوم بعد تحويل الاموال الكافية بغرض تغطية الشيكات المقدمة للدفع بعدها يتم تحويل المتبقي من الرصيد الى حساب التوفير يومياً، (الخفاجي، 2018: 32) بالتالي تقوم المصارف بتحديد اسعار الفائدة وحسابات التوفير وفق شروط تنافسية دون قيود فيما تقوم بعض المصارف الاخرى بدفع معدلات فائدة متدرجة تزيد مع حجم الوديعة وتعرف هذه العملية بـ (حساب المبادلة) والاساس المنطقي لهذا العمل هو تشجيع الافراد على توحيد ودمج الحسابات، ومن الجدير بالذكر ان المودعون يكونون افضل حالاً عند تقليل سحباتهم لأن ذلك يؤدي الى كسب عوائد اعلى ودفع رسوم خدمات اقل. (Koch & MacDonald, 2015: 372)

يمكن تعريف الاستثمار هو كل ما ينفق على الاصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة. كما يعرف على انه التوظيف المنتج لرأس المال من خلال استخدام المدخرات في إنتاج السلع والخدمات التي تلبي الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية وتزيد من الرفاهية الاجتماعية. (شريط، 2012: 33)

عرفه (Gangadhar & Babu) هو شراء الموجودات المالية او الحقيقية المنتجة للدخل من قبل افراد او شركات او مؤسسات مقابل مخاطر مدة الاستثمار المستقبلية. (Gangadhar & Babu, 2006: 2)

وعرف ايضاً على انه "عملية اقتصادية مدروسة من قبل شخص طبيعي او قانوني تقوم على اسس وقواعد علمية او عقلانية بموجبها يجري توجيه اصول مادية او بشرية او معلوماتية نحو تحقيق عوائد اقتصادية او اجتماعية او ثقافية او علمية في المستقبل بتدفقات مستمرة عادة تضمن قيماً تتجاوز القيم الحقيقية الحالية للأصول الرأسمالية ضمن ظروف تتسم بالأمان قدر المستطاع مع عدم استبعاد هامش مقبول للمخاطرة" (معروف، 2009: 17)

ولعل من اهم العوامل التي تؤثر في تحفيز وتشجيع الاستثمار هي:

1- الانخفاض العام في معدل التضخم والذي من شأنه ان يؤدي الى تشجيع فرص الاستثمار.

2- الربح المتوقع من النشاط للوحدة الاقتصادية.

3- التقدم التكنولوجي المعتمد في عمليات الإنتاج.

4- السعي الى تكوين رأس مال مناسب يسهم في زيادة وتوسيع الاستثمارات. (دوش، 2020: 30)

➤ أهمية الاستثمار

يمثل الاستثمار الصورة المعبرة عن النمو الاقتصادي والتقدم الوطني فضلاً عن مدى تحقيقه للرفاهية الاجتماعية والمعيشية، من هنا يمكن اعتبار الاستثمار أداة هامة تستعملها الدولة لتحسين الوضع الاقتصادي. (سليمان، 2016: 22)

اذ يساعد الاستثمار المستثمرين في حماية الثروة، وزيادة العائد على رأس المال وتنميته؛ من خلال الارباح المحتجزة فضلاً عن المحافظة على قيمة رأس المال الاصلي من خلال البديل الاستثماري الذي يحقق أكبر عائد واقل مخاطرة، كما يوفر مستوى مناسب من السيولة بهدف تغطية متطلبات النشاط الاقتصادي. (الغالب، 2015: 134) كما تبرز أهمية الاستثمار المؤسسي في تأثيره المباشر والفعال على السوق المالي بأكمله سواء كان إيجابياً أو سلبياً. وعندما تصل إلى أرقام كبيرة يصبح تأثيرها على تطورات السوق واضحاً، على المدى القصير والطويل، بالإضافة إلى الحد من التقلبات الكبيرة في أسعار وعوائد الأوراق المالية في الأسواق المالية. (الجبوري، 2006: 28)

تكمن اهداف الاستثمار في جملة من النقاط اهمها:

1- زيادة الانتاج السلعي والخدمي الممكن تسويقه مما يؤدي الى زيادة دخول عوامل الانتاج كذلك زيادة الدخل القومي.

2- تشغيل عوامل الانتاج، فضلا عن ايجاد فرص التوظيف من القوى العاملة والادارة ورأس المال والارض مما يقضي على البطالة بكافة اشكالها.

3- تعظيم الربح لأنه الهدف الاساس الذي يسعى المشروع الى تحقيقه.

4- يهدف الاستثمار الى زيادة قدرة المشروع على الاستعمال الامثل والاكفا لعوامل الانتاج وعلى وجه الخصوص المواد الخام والطاقة، وذلك من خلال الطرق التشغيلية والتكنولوجية المتقدمة. (شريط، 2012: 46)

الإطار العملي

أولاً: مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار

أسس مصرف الشرق الاوسط للاستثمار في تاريخ 7/ تموز / 1993 بموجب قانون الشركات المرقم (36) لسنة 1983 وفق شهادة تأسيس صادرة من دائرة تسجيل الشركات، اذ كان رأسمال المصرف في بداية تأسيسه (400) مليون دينار عراقي مدفوعا منه (100) مليون دينار ثم بدء رأسمال المصرف يتنامى حتى وصل الى (250) مليار دينار في عام 2014 واستمر على ذلك حتى عام 2019 اذ ان قسم من تلك الزيادة نتج عن تحويل الارباح القابلة للتوزيع الى رأس المال، اما القسم الآخر كان نتيجة لطرح اسهم جديده لاكتتاب الجمهور، بينما بلغ الاحتياطي الالزامي للمصرف في عام 2020 (13,864) مليار دينار.

باشر المصرف اعماله في 8/ آيار / 1994 بعد منحه اجازة ممارسة مهنة الصيرفة من قبل البنك المركزي العراقي بتاريخ 28/ ايلول / 1993، ولعل من اهداف المصرف ممارسة الصيرفة التجارية والاستثمارية وكذلك منح التسهيلات الائتمانية فضلا عن ان الهدف الاساس للمصرف هو تعبئة المدخرات وتوظيفها في المجالات الاستثمارية، بغرض دعم البنية الاقتصادية ضمن أطر السياسة الاقتصادية والمالية للدولة، بلغ عدد فروع المصرف في عام 2019 (18) فرعاً بينما عدد موظفي المصرف بلغ (707) موظف.

جدول (1) ودائع واستثمارات مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار للمدة (2019-2005)

السنة	الودائع	معدل النمو %	الاستثمارات	معدل النمو %
2005	276,542,251,404		159,735,217,625	
2006	239,348,107,400	-13	98,557,586,247	-38
2007	333,057,282,533	39	151,046,473,630	53
2008	431,100,483,855	29	187,597,915,547	24
2009	390,316,892,029	-9	77,067,476,505	-59
2010	463,327,210,550	19	8,702,260,320	-89
2011	505,117,764,165	9	5,257,699,027	-40

727	43,487,581,000	22	615,784,212,672	2012
-56	19,065,496,297	-10	551,856,183,588	2013
41	26,859,775,228	-35	358,117,941,092	2014
59	42,573,025,969	-7	331,665,994,322	2015
1	42,802,000,000	-24	251,838,721,000	2016
-76	10,233,000,000	29	324,513,571,000	2017
256	36,404,708,000	32	429,184,675,000	2018
0	36,404,744,000	-37	271,009,546,000	2019

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية لمصرف الشرق الاوسط للاستثمار للمدة (2005-2019)

1- الودائع: من بيانات الجدول اعلاه يتضح ان الحسابات الجارية والودائع لمصرف الشرق الاوسط بلغت في عام 2005 نحو (276,542) مليار دينار ثم انخفضت سريعاً في عام 2006 لتصل الى (239,348) مليار دينار نتيجة لضعف ثقة الزبائن على ايداع اموالهم في المصرف فيما قام المصرف بتطوير اساليب عمله عن طريق فتح حسابات بكافة اشكالها بغية جذب الزبائن للتعامل معه، ارتفع بعد ذلك ليصل في عام 2012 الى (615,784) مليار دينار مما يدل على صحة الاساليب والسياسة المتبعة من قبل المصرف ومدى تأثيرها في سلوك الافراد سواء ما يتعلق في اسعار الفائدة او الانظمة المصرفية المتطورة والتكنولوجيا الحديثة المتبعة فضلاً عن طريقة استقبال الزبائن وحسن التعامل، الا انها عادت للانخفاض بدءاً من عام 2013 اذ بلغت (551,856) مليار دينار بسبب الوضع الراهن للبلد آنذاك مما سبب الخوف والهلع للزبائن مما ادى بهم الى سحب وودائعهم واستمرت الودائع بالانخفاض حتى عام 2019 اذ بلغت (271,009) مليار دينار، ويعزى ذلك الى تقييد حركة المواطنين جراء الحراك الشعبي الذي ادى الى صعوبة التنقل بين المحافظات العراقية وهذا ما سبب عدم قدرة الزبائن من مراجعة المصرف وايداع اموالهم فيه.

2- الاستثمارات: وتضم الاستثمارات المالية طويلة وقصيرة الاجل اذ سجل مصرف الشرق الاوسط في عام 2005 نحو (159,735) مليار دينار، انخفضت بعدها الاستثمارات في عام 2006 لتسجل (98,557) مليار دينار وبمعدل نمو منخفض (-38%) فقد توزعت استثمارات المصرف الى استثمارات مالية طويلة الاجل بنحو (6) مليار دينار فيما كانت الاستثمارات المالية قصيرة الاجل تبلغ (92.5) مليار دينار فضلاً عن الاستثمار في العالم الخارجي وكذلك الاستثمارات المالية المحلية، عادت للارتفاع في عامي 2007 و2008 لتسجل (187,597) مليار دينار وبمعدل نمو (24%) جاء ذلك الارتفاع نتيجة عقد الاتفاقيات مع المستثمرين الاجانب في سعي الحكومة المركزية ومحافظات القطر واقلية كردستان لتفعيل قانون الاستثمار لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية والمحلية المقرر لها ان تدعم الاستثمارات الحكومية في مختلف القطاعات، لم تستمر طويلاً حتى انخفضت في عام 2011 لتسجل (5,257) مليار دينار وبمعدل نمو منخفض (-40%) يعود ذلك الانخفاض الى تحول نشاط مصرف الشرق الاوسط الاستثماري بالدينار العراقي الى الائتمان النقدي نتيجة لعدم جدوى الاستثمار؛ لكن في عام 2012 ارتفعت استثمارات المصرف بشكل كبير (43,487) مليار دينار يعزى ذلك الارتفاع الى استثمار المصرف في اسهم الشركات الخاصة المساهمة، فيما شهدت السنوات الاخيرة من الدراسة تذبذباً ملحوظاً بين الارتفاع والانخفاض في حجم الاستثمارات فقد بلغت الاستثمارات في عام 2016 نحو (42,802) مليار دينار وبمعدل نمو (1%) جاء ذلك الارتفاع نتيجة شراء اسهم في شركة الريباس للدواجن والاعلاف، لكن سرعان ما انخفضت في عام 2017 لتصل الى (10,233) مليار دينار وبمعدل نمو منخفض (-76%) نتيجة طرح المصرف حصته من عجز الشركات له اذ تمثل الخسارة المتحققة من الفرق بين كلفة اسهم مصرف الشرق الاوسط لانتاج وتسويق

الاسماك وبين السعر المثبت في نشرة سوق العراق للأوراق المالية، اما في عام 2019 فقد سجلت الاستثمارات (36,404) مليار دينار اذ شهدت هذه المدة استقراراً في الاستثمارات نتيجة لمساهمة المصرف في شركة ضمان الودائع.

ثانياً: مصرف الخليج التجاري

اسس مصرف الخليج في 20/ تشرين الاول 1999 وفق اجازة التأسيس المرقمة م.ش/ 7002، برأس مال قدره (600) مليون دينار عراقي، باشر المصرف اعماله في 1/ نيسان/ 2000 بعد منحه اجازة ممارسة مهنة الصيرفة من المصرف المركزي العراقي ثم بدء رأسمال المصرف يتنامى حتى بلغ في عام 2019 (300) مليار دينار، بينما بلغ الاحتياطي الالزامي (9,413) مليار دينار، يقوم المصرف بتقديم جميع اعماله المصرفية والمالية فضلا عن تقديم خدمات الصيرفة والوساطة المالية من خلال مركزه الرئيس في بغداد وبلغ عدد فروع المنتشرة داخل العراق (19) فرعاً، كما بلغ عدد موظفي المصرف في عام 2019 (180) موظفاً.

جدول (2)

ودائع واستثمارات مصرف الخليج التجاري للمدة (2019-2005)

السنة	الودائع	معدل النمو %	الاستثمارات	معدل النمو %
2005	18,793,200,802		8,066,000,000	
2006	54,007,593,010	187	17,965,550,195	123
2007	106,116,092,813	96	59,136,880,000	229
2008	165,752,111,737	56	129,904,635,042	120
2009	187,469,559,369	13	135,527,441,633	4
2010	190,009,726,077	1	110,162,518,987	-19
2011	216,937,195,119	14	129,604,956,002	18
2012	260,779,664,078	20	17,944,848,065	-86
2013	417,143,122,798	60	64,783,630,176	261
2014	455,212,133,539	9	77,925,472,377	20
2015	409,220,684,788	-10	167,113,347,120	114
2016	427,200,844,364	4	140,195,587,636	-16
2017	265,803,562,818	-38	82,724,084,407	-41
2018	232,934,933,496	-12	66,626,622,471	-19
2019	201,579,972,579	-13	60,428,666,231	-9

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية لمصرف الخليج التجاري للمدة (2019-2005)

1- الودائع: تمثل الودائع ركيزة اساسية للمصارف التجارية فهي تمثل القسم الاكبر من مواردها، إذ إن نمو الودائع يمثل قدرة المصارف التجارية على تعبئة المدخرات، ومما لا شك فيه سيتم توضيح مسارات وودائع ومدخرات المصرف خلال مدة الدراسة إذ يلاحظ من بيانات الجدول المذكور انفاً إن الودائع اتخذت مساراً تصاعدياً خلال العشرة سنوات الاولى فقد بلغت في عام 2005 (18,793) مليار دينار نتيجة زيادة عوائد الأفراد والمقيمين مما ساعد في ارتفاع نسبة المدخرات، فضلا عن قيام المصرف المركزي العراقي بإطلاق حرية أسعار الفائدة للمصارف

من اجل تشجيعها على المنافسة فيما بينها وزيادة قدرتها على جذب الودائع، وكذلك استقرار أسعار الصرف مما شجع الأفراد على زيادة ايداعاتهم لدى المصارف، إذ بلغت الودائع في عام 2010 نحو (190,009) مليار دينار، لتنخفض فيما بعد في عام 2015 إلى (409,220) مليار دينار بعد إن كانت (455,212) مليار دينار في عام 2014، وكذلك انخفاض المدخرات في عام 2015 لتسجل (48,809) ترليون دينار، اخذت الودائع بالتراجع في السنوات الثلاث الاخيرة حتى بلغت في عام 2019 نحو (201,579) مليار دينار ويرجع السبب في ذلك الانخفاض إلى تداعيات جائحة كورونا وتوقف القطاعات الاقتصادية كافة، فضلا عن انقطاع خدمة الانترنت مما اثر على تواصل المصرف مع الجمهور.

2- الاستثمارات: من بيانات الجدول اعلاه يتضح أن استثمارات مصرف الخليج سجلت معدلات نمو مرتفعة خلال الاربعة أعوام الاولى اذ بلغت استثمارات المصرف في عام 2005 نحو (8,066) مليار دينار لتستمر بالارتفاع حتى عام 2009 مسجلة (135,527) مليار دينار وبمعدل نمو (4%) جاء هذا الارتفاع نتيجة مساهمة المصرف في تأسيس شركة زهرة الخليج للتوسط في عملية بيع وشراء الاوراق المالية وتأسيس شركة الاموال للخدمات المصرفية فضلا عن المساهمة في مصرف البلاد الاسلامي للاستثمار، انخفضت بعدها استثمارات المصرف انخفاضاً كبيراً في عام 2012 اذ بلغت (17,944) مليار دينار وبمعدل نمو منخفض (-86%) نتيجة تحويل المبالغ لاستثمارها في مجالات الائتمان النقدي والتحويل الخارجي ذو المردود الاعلى، عادت للارتفاع مجدداً في عام 2013 لتصل الى (64,783) مليار دينار وبمعدل نمو (261%) يعزى ذلك الى مساهمة المصرف في تأسيس شركة أعالي الخليج للاستثمارات العقارية بنسبة (45%) فضلا عن زيادة مساهمة المصرف في الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة منها والمتوسطة، الا ان المصرف شهد تراجعاً كبيراً في استثماراته في السنوات الاخيرة للبحث قيد الدراسة اذ سجلت استثمارات المصرف في عام 2019 نحو (60,428) وبمعدل نمو منخفض (-9%) يعزى ذلك الانخفاض الى تداعيات جائحة كورونا مما أثر على رؤية المصرف المستقبلية.

ثالثاً: مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

اسس مصرف الموصل للتنمية والاستثمار " كشركة مساهمة خاصة" بموجب شهادة التأسيس المرقمة 7909 في 23/ آب/ 2001 وبرأسمال قدره (مليار دينار) مدفوع بالكامل، باشر المصرف نشاطه واعماله المصرفية في 1/ كانون الثاني/ 2002 بعد منحه اجازة ممارسة الصيرفة من قبل المصرف المركزي العراقي المرقمة (2/ 3/ 9909) في 3/ تشرين الثاني/ 2001 وفقاً لأحكام الفقرة (1) من المادة (41) من قانون المصرف المركزي العراقي رقم (64) لسنة 1976. تمت زيادة رأسمال المصرف عدة مرات استجابة للتطورات الاقتصادية والمالية ومتطلبات المصرف المركزي العراقي فضلاً عن اتساع قاعدة المتعاملين مع المصرف ليصل إلى (252,500) مليار دينار عراقي، بينما بلغ الاحتياطي القانوني للمصرف (7,190) مليار دينار في عام 2019 ولعل من اهم أنشطة المصرف هي توظيف الودائع لدعم الأنشطة الأساسية للمصرف وكذلك ادارة الائتمان بشقيه النقدي والتعهدي. ولا بد من الإشارة إلى إن المصرف يمتلك (10) فروع منتشرة في داخل العراق، وان عدد موظفي المصرف بلغ 194 موظفاً.

جدول (3)

ودائع واستثمارات مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للمدة (2019-2005)

السنة	الودائع	معدل النمو %	الاستثمارات	معدل النمو %
2005	49,283,439,905		4,013,010,367	
2006	61,457,225,966	25	4,413,010,367	10
2007	84,335,345,595	37	4,777,810,367	8
2008	142,738,008,351	69	5,016,068,638	5
2009	167,721,436,677	18	5,173,743,638	3
2010	151,794,581,450	-9	8,885,032,572	72
2011	156,589,970,123	3	6,298,207,206	-29
2012	242,406,948,560	55	17,674,114,246	181
2013	269,410,391,227	11	14,937,376,579	-15
2014	71,464,617,712	-73	5,578,796,579	-63
2015	86,496,968,867	21	5,328,796,579	-4
2016	91,856,988,609	6	4,889,962,899	-8
2017	100,690,238,687	10	4,652,323,656	-5
2018	116,674,270,173	16	4,470,694,262	-4
2019	118,624,050,723	2	4,444,428,834	-1

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار للمدة (2019-2005)

1- **الودائع:** من بيانات الجدول المذكور انفاً يتضح ان الحسابات الجارية والودائع لمصرف الموصل ارتفعت في بداية المدة واستمرت بالارتفاع حتى سجلت (167,721) مليار دينار في عام 2009 انخفضت بعد ذلك في عام 2010 لتصل إلى (151,794) أي انخفضت بمبلغ إجمالي مقداره (15,926) مليار دينار ويعزى ذلك إلى انخفاض الايداعات الحكومية، عادت بعدها للارتفاع في عام 2011 لتسجل (156,589) مليار دينار، استمرت بالارتفاع حتى عام 2014 لتتخلف بعدها مسجلة (71,464) مليار دينار بعد ان كانت مسجلة اعلى معدل ودائع لها في عام 2013 إذ كانت تقدر ودائع المصرف بـ (269,410) مليار دينار، يعزى ذلك الانخفاض إلى الوضع الاقتصادي والامن في العراق في عام 2014 ونظراً للظروف التي تعرض لها المصرف من قبل المنظمات الارهابية مما اضطر المودعين إلى سحب ودائعهم، فضلاً عن عدم تمكن المصرف من سحب ارصده الموجود لدى المصرف المركزي العراقي/ الموصل ومصرف الرافدين في المناطق الساخنة والتي كانت تقدر بـ (15,986) مليار دينار، انتقلت بعدها الادارة العامة للمصرف إلى بغداد لتتمكن من مزاولة اعمالها والعودة إلى انشطتها الخدمية والمصرفية لترتفع ودائع المصرف تدريجياً حتى سجلت (118,624) مليار دينار في عام 2019، نتيجة لتوقف الاحداث الامنية واعادة ثقة المودعين بالمصرف وتوفير السيولة المناسبة مما مكن المصرف من العودة إلى مزاولة اعماله المصرفية من جديد.

2- **الاستثمارات:** لوحظ من بيانات الجدول أعلاه أن الاستثمارات اتخذت مساراً تصاعدياً منذ عام 2005 إذ بلغت (4,013) مليار دينار واستمرت على ذلك الارتفاع حتى عام 2010 إذ سجلت

(8,885) مليار دينار وبمعدل نمو (72%) جاء ذلك الارتفاع نتيجة زيادة الايداعات من قبل الافراد والشركات والمؤسسات في تلك المدة واعادة توجيه تلك الودائع وتشغيلها بشكل استثمارات وقروض وفي مجالات اخرى عديدة، بعد ذلك انخفضت الاستثمارات في عام 2011 لتصل الى (6,298) مليار دينار وبمعدل نمو منخفض (-29%) لكن سرعان ما عادت للارتفاع بشكل كبير في عام 2012 اذ بلغت (17,674) مليار دينار وبمعدل نمو (181%) جاء ذلك الارتفاع نتيجة زيادة التمويل بهدف تعزيز مساهمة المصرف في الجهود الرامية الى تحريك الاقتصاد الوطني وتنميته وتحسن الوضع الاقتصادي لا سيما في مجال الانشاءات والبناء والاستيرادات، فضلا عن زيادة رؤوس اموال المصرف وتعزيز مراكزها المالية، انخفضت بعدها في عام 2013 واستمرت بذلك الانخفاض حتى عام 2019 لتصل الى (4,444) مليار دينار وبمعدل نمو منخفض (-1%) بالرغم من استمرار أنشطة المصرف الا ان الاستثمارات انخفضت بشكل كبير نتيجة للأوضاع الامنية التي تعرضت لها محافظة الموصل والتي اثرت على النشاط الاقتصادي مما ادى الى نقل الادارة العامة للمصرف من محافظة الموصل الى محافظة بغداد لذا فإن المطلوب من الادارة العامة تركيز العمل وبذل اقصى جهد لمتابعة واستمرار اعمال وانشطة المصرف.

رابعاً: مصرف الائتمان العراقي

اسس مصرف الائتمان العراقي كشركة مساهمة في عام 1998 بموجب اجازة التأسيس المرقمة م. ش/ 6615 في 25/ تموز/ 1998 برأسمال قدره (200) مليون دينار عراقي. وباشتر المصرف اعماله المصرفية في 14/ تشرين الاول/ 1998 بعد منحة اجازة ممارسة الصيرفة من قبل المصرف المركزي العراقي في 6/ تشرين الاول/ 1998، وتتنامى رأسماله عدة مرات حتى بلغ (250) مليار دينار في عام 2014 وبقي بنفس المقدار حتى نهاية 2019، اضافة لذلك فقد بلغ الاحتياطي الالزامي للمصرف في نهاية عام 2019 نحو (15,720) مليار دينار.

يهدف مصرف الائتمان إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلد وتنشيط فعاليتها في أطر السياسة العامة للدولة وذلك عن طريق ممارسة اعمال الصيرفة الشاملة في مجالات التمويل والاستثمار لكافة القطاعات الاقتصادية، كما يهدف المصرف إلى توفير اكبر قدر ممكن من الارباح من خلال الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية وكذلك العمولات التي يتقاضاها لقاء الخدمات التي يقدمها مع الاخذ بعين الاعتبار توفير اكبر قدر من الامان من خلال تجنب الدخول في المشاريع والاستثمارات ذات المخاطر العالية، يقوم المصرف بتقديم جميع اعماله المصرفية وخدمات الوساطة المالية من خلال فرعة الرئيس في بغداد فضلا عن امتلاكه (14) مصرف موزع داخل العراق، إذ بلغ عدد موظفي المصرف في عام 2019 حوالي (177) موظفًا.

جدول (4) ودائع واستثمارات مصرف الائتمان العراقي للمدة (2005-2019)

السنة	الودائع	معدل النمو %	الاستثمارات	معدل النمو %
2005	174,506,927,918		42,138,366,922	
2006	305,533,420,405	75	150,388,661,371	257
2007	252,885,472,970	-17	155,783,661,371	4
2008	210,988,910,837	-17	143,788,661,371	-8
2009	222,578,040,793	5	173,142,378,111	20
2010	430,018,107,630	93	356,742,378,111	106

-37	226,294,788,000	-39	261,062,827,000	2011
59	359,114,788,000	36	354,914,757,000	2012
9	391,570,000,000	7	380,529,864,000	2013
4	408,720,000,000	-18	311,749,827,000	2014
-25	306,640,000,000	-48	162,043,183,000	2015
38	421,680,000,000	11	179,282,330,000	2016
-27	308,092,353,000	-20	144,170,024,000	2017
-74	80,448,833,000	13	162,366,285,000	2018
-27	58,700,942,000	28	208,358,810,000	2019

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية لمصرف الائتمان العراقي للمدة (2019-2005)

1- الودائع: من بيانات الجدول المذكور انفاً نلاحظ ان الحسابات الجارية والودائع اخذت مساراً متذبذباً بين الارتفاع والانخفاض إذ سجلت (22,698) مليار دينار في عام 2004 وبمعدل نمو (20%) نتيجة لارتفاع عدد المتعاملين مع المصرف لاسيما بعد ان قامت الحكومة بمنح المصارف الصلاحيات التامة لأداء عملها بحرية تامة، فضلاً عن استقرار أسعار الصرف مما أدى إلى زيادة ثقة الجمهور في المصرف، لم تلبث طويلاً حتى انخفضت الحسابات الجارية والودائع في عامي (2007 و 2008) لتسجل (210,988) مليار دينار في عام 2008 نتيجة تداعيات الازمة العالمية وتأثيرها المباشر على سلوك الأفراد وانعدام الثقة في المصرف مما أدى إلى زيادة سحباتهم المفاجئة واخذت الودائع بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض لترتفع في عام 2012 مسجلة (354,914) مليار دينار، يعزى ذلك الارتفاع إلى جهد المصرف المركزي العراقي في اعادة ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي من خلال تحقيق الاستقرار النقدي والمالي لتتخفض بعد ذلك في عام 2015 إلى (162,043) مليار دينار ويعود ذلك الانخفاض نتيجة لتوجيه المصرف المركزي العراقي في خفض سعر الفائدة الممنوح من قبل المصارف في ظل الركود الاقتصادي، إذ قامت المصارف بتوظيف مواردها الفائضة باتجاه السوق من اجل تعزيز السيولة في الاقتصاد، لتستقر في عام 2019 عند (208,358) مليار دينار نتيجة لقيام المصرف المركزي العراقي بإنشاء شركة ضمان الودائع من اجل زيادة ثقة الجمهور بالمصارف العاملة وضمان مدخراتهم لدى المصارف كافة.

2- الاستثمارات: يتضمن الاستثمار استثمارات مالية قصيرة الاجل في قطاعات مختلفة سواء في القطاع المالي او الحكومي او الخاص او المختلط فضلاً عن الاستثمار لدى البنك المركزي او الاستثمار خارج العراق، اذ يتضح من بيانات الجدول اعلاه ان هناك تذبذباً واضحاً في حركة الاستثمارات لدى المصرف فقد سجلت في عام 2005 نحو (42,138) مليار دينار يعزى ذلك الى مساهمة المصرف الوطني الكويتي مما أدى الى زيادة قدرة المصرف على الاستثمار، اما في عام 2008 فقد بلغت الاستثمارات (143,788) مليار دينار وبمعدل نمو منخفض (8%-) يعود ذلك الانخفاض إلى عدم وضوح الرؤية لحركة سوق العراق للأوراق المالية، عادت للارتفاع مجدداً في عام 2009 لتصل الى (173,142) مليار دينار وبمعدل نمو (20%)، ثم ارتفعت في عام 2012 لتسجل (359,114) مليار دينار وبمعدل نمو (59%) بعد ان كانت (226,294) مليار دينار في عام 2011 وبمعدل نمو منخفض (37%-) يعزى ذلك الارتفاع في عام 2012 الى قيام شركة الائتمان للوساطة بشراء أسهم من سوق العراق للأوراق المالية للمستثمرين الاجانب في الكويت بعد الحصول على موافقة سوق العراق للأوراق المالية، ثم عادت الاستثمارات للانخفاض في عام 2015 لتصل الى (306,640) مليار دينار وبمعدل نمو منخفض (25%-) بعد ان كانت (408,720) مليار دينار في عام 2014 وبمعدل نمو (4%) يعزى ذلك الانخفاض في عام 2015 الى تدهور الوضع الامني والاقتصادي مما انعكس على المصرف بأكمله من حيث تقديم القروض والاستثمارات وجميع خدماته بسبب

سحوبات العملاء وضعف ثقتهم بالمصرف نتيجة الوضع الامني في تلك الفترة، استمرت بعدها بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض حتى بلغت (58,700) مليار دينار في عام 2019 وبمعدل نمو منخفض (-27%) يعود ذلك الانخفاض الى قلة اصدارات سندات الخزينة لدى البنك المركزي العراقي ووزارة المالية؛ مما اثر على ايرادات الفوائد المرتبطة بتلك الاستثمارات.

التحليل الاحصائي

المتغيرات المستقلة	معامل التأثير β	اختبار T	مستوى المعنوية Sig.
X	0.192	1.826	0.073
الحد الثابت	50915550379.518		
R Square معامل التحديد	0.054		
f اختبار	3.332		

1. ترميز متغيرات البحث

يتم ترميز متغيرات البحث على النحو التالي:

أ: المتغير المستقل = X

ب- المتغير التابع = \hat{y}

فرضية للبحث: أفادت هذه الفرضية على وجود علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين مقدار الودائع والاستثمار المصرفي لدى عينة البحث، إذ استعمل الانحدار الخطي البسيط في اختبار فرضية البحث، موضح في المعادلة ادناه:

$$\hat{y} = \alpha + \beta X$$

$$\hat{y} = 50915550379.518 + 0.192x$$

جدول (7) نتائج اختبار التأثير لفرضية البحث

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSSV.26

يتبين من الجدول أعلاه (5) ان معامل الحد الثابت بلغ (50915550379.518) فإذا كان المتغير المستقل يساوي صفر أي في حالة عدم وجود ودائع لمصارف القطاع الخاص عينة البحث فإن قيمة الاستثمار المصرفي تساوي (50915550379.518)، بينما بلغت قيمة (T) المحتسبة (1.826) وعند مقارنتها بنظيرتها الجدولية البالغة (1.676) نجدتها اكبر من (T) الجدولية، وبدرجة حرية مقدارها (59)، وقد فسر معامل التحديد (R^2) ما قيمته (0.054) من التأثيرات التي تحدث في (الاستثمار المصرفي) وهذه التأثيرات ناتجة عن تأثير المتغير المستقل (الودائع لدى المصارف عينة البحث) اما التأثيرات الاخرى البالغة (0.95) تعود الى متغيرات اخرى لم تدخل ضمن هذا النموذج.

يقيس اختبار F ومستوى المعنوية sig معنوية النموذج ككل اذ يلاحظ ان النموذج المقدر غير معنوي عند مستوى معنوية اكثر من 5% فعند مقارنة F المحتسبة مع نظيرتها الجدولية نجدها اكبر اذ بلغت قيمتها (3.332) في حين بلغت F الجدولية (2.40)، اما (مستوى المعنوية F Sig.) للنموذج ككل يمثل (0.073) وهي أكثر من (5%) التي افترضتها الباحثة وعليه ترفض فرضية النموذج (الفرضية البديلة) وتقبل فرضية العدم (الفرضية الصفرية) وهذا لا ينسجم مع ما هو متوقع لهذا البحث.

الاستنتاجات

- 1- اتساع نطاق فروع المصارف التجارية عينة البحث لتشمل العديد من دول العالم بهدف الحصول على فرص استثمارية مربحة.
- 2- يعاني الاقتصاد العراقي من ضعف البنى التحتية فضلاً عن عدم الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية والامنية الامر الذي ادى الى ضعف الاستثمارات فيه.
- 3- من خلال فرضية البحث واختبارها في برنامج (SPSSV.26) وبالاعتماد على الانحدار الخطي البسيط لمتغيرات البحث فقد توصل الى عدم وجود تأثير معنوي للودائع في الاستثمار المصرفي الخاص بالمصارف عينة البحث وهذا يتعارض مع فرضية البحث.

التوصيات

- 1- تسعى الحكومة لتوفير المناخ الاستثماري المناسب وطبيعة العمل المصرفي من خلال تحسين البيئة التشريعية التي تمنع المصارف من الاستثمار في المشاريع الصناعية أو العقارية؛ الا بوجود موافقات ومتطلبات خاصة لها.
- 2- استحداث خدمات مصرفية جديدة تهدف الى جذب الافراد للإيداع في المصرف وعليه يتم تقليل حركة العملة في التداول وجعلها بيد المصرف بالتالي يقوم المصرف بتوظيف هذه الودائع في مجالات الاستثمار المختلفة.
- 3- حث إدارة المصارف على ايجاد الآليات الجديدة والطرق السليمة التي تسمح لهم بالاستفادة بشكل أفضل من الودائع المتاحة لتحقيق الربح.
- 4- لا بد على ادارة المصارف اجراء التعديلات والتغييرات حول الفرص الاستثمارية بسبب وجود تباين في اداء المصارف عينة البحث.

المصادر

المصادر العربية

- 1- الجبوري، وفيقة شاكر محمود، 2006، متطلبات تطبيق الاستثمار المؤسسي وآفاق تطويره دراسة استطلاعية لأراء عينة من مديري المصارف العراقية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية.
- 2- الخفاجي، اسماء هادي نعمه، 2018، أثر تغيرات أسعار الفائدة في الإستثمار المصرفي عبر آلية جذب الودائع دراسة تحليلية في المصارف التجارية العراقية للمدة (2004-2017)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

- 3- خليل، سامي، 1982، النظريات والسياسات النقدية والمالية، الكويت، شركة كاظمة للترجمة والنشر والتوزيع.
- 4- دوش، ريام محمد عباس، 2020، تقييم قرارات الاستثمار حسب منظور تكلفة الفرصة البديلة وتحليل SWOT، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
- 5- الركابي، ابراهيم، 2021، تأثير ابعاد اليقظة التسويقية في جذب الودائع (بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية الخاصة)، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 16، العدد 54.
- 6- سعيد، عبد السلام لفته، 2006، تحليل الودائع المصرفية نموذج مقترح، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 11.
- 7- سليمان، عمران، 2016، دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة السببية بين الإدخار والاستثمار في الجزائر للفترة (1990-2014)، جامعة ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
- 8- شريط، صلاح الدين، 2012، دور صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية، دراسة تجربة جمهورية مصر العربية " مع امكانية تطبيقها على الجزائر "، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
- 9- الصيفي، عبد الله علي، 2010، التأمين على الودائع المصرفية في المصارف الاسلامية مؤتمر التأمين الدولي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الجامعة الاردنية.
- 10- عبد القادر، السيد متولي، 2010، اقتصاديات النقود والمصارف، عمان، دار الفكر، الطبعة الأولى.
- 11- الغالبي، مجيد محسن محمد الدخيلي، 2015، تأثير الاستثمار الاجنبي غير المباشر ومعدل الفائدة في امكانية بناء سيناريو الأداء الاستراتيجي المصرفي- دراسة حالة في مصارف تجارية عراقية خاصة مختارة للمدة من 2007-2013، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة.
- 12- مجبل، رسل عمر، داود، سمير سهام، 2020، نظام تأمين الودائع ودوره في تحقيق الامان المالي للمدة (2010-2018) دراسة تجارب بلدان مختارة مع الاشارة إلى العراق، مجلة الإقتصاد والعلوم الادارية، العدد 124، المجلد 26، جامعة بغداد.
- 13- معروف، هوشيار، 2009، الاستثمارات والاسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان.
- 14- ندور، الياس، 2017، العوامل المؤثرة على حجم الودائع في المصارف "دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة في سوريا"، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين، دمشق.

المصادر الاجنبية

- 1- Allen, F., Carletti, E., & Marquez, R. (2013). Deposits and bank capital structure. *Journal of Financial Economics*, 118(3), 601-619.
- 2- Choudhry, M. (2001). *The Bond and Money Markets: Strategy, Trading, Analysis*, Oxford: Butterworth Heinemann.
- 3- Demirgüç-Kunt, A., & Huizinga, H. (1999). Determinants of commercial bank interest margins and profitability: some international evidence. *The World Bank Economic Review*, 13(2).
- 4- Gangadhar V. & Babu Ramesh, 2006, "Investment Management Including Portfolio Management & Security Analysis" Printed in India.
- 5- Koch, T. W., & MacDonald, S. S. (2015). *Bank management*. Cengage Learning.
- 6- Lacoma, T. (2011), *The importance of bank deposits in the money supply*.
- 7- Madura, J. (2010). *Financial institutions and markets*. South-Western.